

سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم



سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية



بعض الوثائق الأصلية تالفة



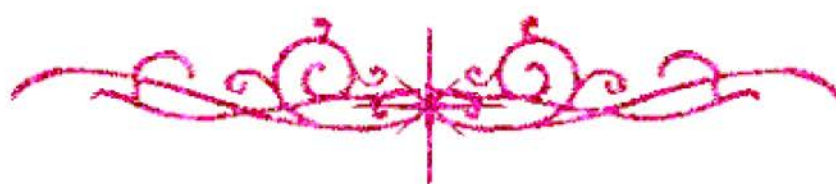
سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية



بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل



جامعة طنطا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

**محددات إختيار السياسة المحاسبية
لاحتساب إهلاك الأصول الثابتة
وأثارها على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية**

رسالة مقدمة من

إبراهيم السيد محمد عبيد

المعيد بقسم المحاسبة والمراجعة
للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة
(تخصص محاسبة مالية)

إشرافاً

الدكتور

عماد الدين على عساف

مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة طنطا

الأستاذ الدكتور

نجيب خليفة الجندي

أستاذ المحاسبة والمراجعة
وكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث
جامعة طنطا

B

١٩٩٦

١٥ - ٧٥

بسم الله الرحمن الرحيم

"لَيْكَافُ اللَّهُ نَفْسًا أَوْ سَعَةً، لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ،
رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا"

صِرَاقُ اللَّهِ الْعَظِيمِ

الأهداء

أهدي هذا البحث
إلى أبي وأمي
رب ارحمهما كما ربياني صغيرا



الجنة المناقشة والمقرر

مشرفاً

الأستاذ الدكتور / **نجيب خله الجندى**

ورئيساً

أستاذ المحاسبة والمراجعة

ووكيل كلية التجارة - جامعة طنطا

للدراسات العليا والبحوث

عضواً من

الأستاذ الدكتور / **على محمد الجوهري**

الداخل

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة طنطا

عضواً من

الأستاذ الدكتور / **مكرم عبدالمسيح باسلى**

الخارج

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة المنصورة

١٩٩٦/ /

تاريخ المناقشة

قرار اللجنة

قرار مجلس الكلية وتاريخه

تشكر وتقدير

إذ يخبر الباحث ساجداً لله عز وجل لما أولاه إياه من النعم ، وأسبغ عليه من فضل ، وأفرغ عليه من صبر لإتمام هذا البحث ، يدعو الله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله فى ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .
[الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله]

وبعد فإن الباحث يتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان الى **الأستاذ الدكتور / نجيب خله الجندى** أستاذ المحاسبة والمراجعة ووكيل كلية التجارة جامعة طنطا للدراسات العليا والبحوث والمشرف على الرسالة لما أولاه للباحث من عناية ، وما شمله من رعاية ، وعلى حسن توجيهاته وعظيم إرشاداته ، وعطائه الفياض ، وتشجيعه المستمر للباحث مما كان له أكبر الأثر فى إخراج البحث على هذا النحو ، جزاه الله عنى خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى **الأستاذ الدكتور / زكريا محمد الصادق** أستاذ المحاسبة والمراجعة وعميد كلية التجارة جامعة طنطا والذى ولدت فكرة البحث على يديه والذى كان لما تعلمه الباحث على يديه من آراء وأفكار أثراً واضحاً فى كتابة هذا البحث جزاه الله عنى خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان الى **الأستاذ الدكتور / على محمد الجوهري** أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة طنطا على قبول سيادته الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة مما يعده الباحث شرفاً كبيراً له شخصياً وإضافة كبيرة للبحث نفسه ، جزاه الله عنى خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان الى **الأستاذ الدكتور / مكرم عبدالمسيح بايلى** أستاذ المحاسبة والتكاليف بكلية التجارة جامعة المنصورة على تفضل سيادته بقبول الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة والذى يعده الباحث شرفاً كبيراً وفرصة عظيمة للاستفادة من آرائه وإرشاداته القيمة ، جزاه الله عنى خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بخالص الشكر والعرفان الى **الدكتور / عماد الدين علوى عساف** مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة طنطا والمشرف على الرسالة لما أولاه للباحث من عناية وعلى حسن توجيهاته وعظيم إرشاداته وعلى سعة صدره وتشجيعه المستمر للباحث مما كان له أكبر الأثر فى إخراج هذا البحث على هذا النحو جزاه الله عنى خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير الى **الدكتور / مدير طه أبو الخير** مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة طنطا لما قدمه للباحث آراء صائبة وتوجيهات قيمة خالصة لوجه الله تعالى والتى بدت واضحة خصوصاً فى الدراسة التطبيقية لهذا البحث جزاه الله عنى خير الجزاء .

وأخيراً يتقدم الباحث بخالص الشكر والعرفان لكل من إمتدت يديه لمساعدته خلال فترة إعداد البحث جزى الله الجميع عنى خير الجزاء .

[رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت على وعلى والدنى

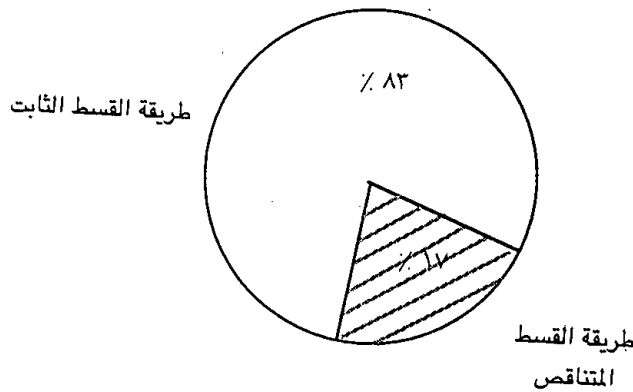
وأن أعمل صالحاً ترضاه]

مقدمة البحث

١ - طبيعة المشكلة :

من الحقائق الثابتة أن إهلاك الأصول الثابتة يعد واحداً من الموضوعات التي نالت قدراً كبيراً من الاهتمام فى الفكر المحاسبى منذ زمن بعيد ، ويشير مصطلح الإهلاك Depreciation إلى عملية تخصيص تكلفة الأصول الثابتة (مطروحاً منها أى قيمة للنفاية) على الفترات المحاسبية التى يتوقع أن تستفيد المنشأة خلالها من خدمات تلك الأصول وذلك بأسلوب منظم Systematic ورشيد rational بهدف تحديد نصيب كل فترة من هذه الفترات المحاسبية من تكلفة استخدام هذه الأصول الثابتة تطبيقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بتكلفة الحصول عليها .

ولعل المشكلة الأساسية فى إحتساب الإهلاك - شأنه فى ذلك شأن أية عملية تخصيص - هى عدم وجود تلك الطريقة المثلى للتخصيص أى تلك الطريقة التى يمكن الدفاع عنها بصورة كاملة الأمر الذى ترتب عليه وجود عدد كبير من الطرق التى يمكن عن طريقها تخصيص تكلفة الأصول الثابتة على تلك الفترات المحاسبية التى يتوقع أن تستفيد من خدماتها أو منافعها . وعلى الرغم من أن هذه الطرق جميعاً متعارف عليها فى الفكر المحاسبى ومقبولة قبولاً عاماً ، غير أنه يمكن القول بأن طريقتى القسط الثابت والقسط المتناقص تعتبران بحق أكثر طرق الإهلاك شيوعاً وإستخداماً فى الواقع العملى من جانب المنشآت . وفى هذا الخصوص يمكن أن يعرض الباحث لنتيجة المسح الذى قام به المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين AICPA فى عام ١٩٩١ Accounting Trends and Techniques بخصوص طرق الإهلاك التى تتبعها أكبر المنشآت الصناعية فى الولايات المتحدة لأغراض إعداد التقارير المالية وذلك كالاتى :



[نقلًا عن : Ingram (1994, P. 486)]

وإذا كانت طريقتى القسط الثابت والقسط المتناقص هما أكثر طرق احتساب الإهلاك شيوعاً واستخدماً من جانب المنشآت كما هو واضح مما سبق ، فإن التساؤلات التى يمكن أن تطرح نفسها هى كيف يتم الاختيار بين هاتين الطريقتين ؟ وهل يمكن للإدارة العليا فى

المنشآت الاختيار الحر بينهما أم أن هناك قيوداً معينة على عملية الاختيار تتمثل في وجود شروط محددة لتطبيق كل طريقة ؟ وهل تلتزم الإدارة العليا فعلاً بتطبيق هذه الشروط - إن وجدت - عند الاختيار بين هاتين الطريقتين ، أم أن هناك دوافع أخرى خاصة بالإدارة - بخلاف هذه الشروط - تحكم عملية الاختيار وتوجه سلوك الإدارة نحو تفضيل طريقة معينة على الأخرى .

في هذا الخصوص يرى البعض أن هناك شروطاً معينة لتطبيق أى من الطريقتين تتمثل فيما يلي :

[Hendriksen (1982, P. 396)]

١ - طريقة القسط الثابت :

- تتناقص قيمة المنافع المستقبلية من الأصل نتيجة لمرور الزمن وليس نتيجة للاستخدام .
- ثبات مصروفات الإصلاح والصيانة وكفاءة التشغيل على مدار عمر الأصل .
- يمكن إهمال عامل معدل الفائدة أو افتراض تعويضه بعوامل أخرى .

٢ - طريقة القسط المتناقص :

- تزايد مصروفات الإصلاح والصيانة على مدار عمر الأصل .
 - تناقص كفاءة التشغيل على مدار عمر الأصل .
 - عدم التأكد من إيرادات السنوات الأخيرة من عمر الأصل .
- كما يرى البعض الآخر أن هناك شروطاً معينة لتطبيق طريقة القسط الثابت ، وبالطبع إن لم تتوفر يمكن تطبيق طريقة القسط المتناقص وهذه الشروط هي :
- أن يكون لدى المنشأة استثمارات بمبالغ كبيرة في الأصول القابلة للإهلاك .
 - أن تكون أسهم المنشأة قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية .
 - أن يكون لدى إدارة المنشأة قدراً كبيراً من الاهتمام بزيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة مع المنشآت الأخرى في الصناعة .
 - أن يكون لدى إدارة المنشأة قدراً قليلاً من الاهتمام بتحقيق التطابق بين الإهلاك المحسوب لأغراض إعداد القوائم المالية والإهلاك المحسوب للأغراض الضريبية .

[Seldler and Carmichael (1981, P. 11)]

ومن ناحية أخرى يرى الكثيرون أن تحقيق المقابلة السليمة بين الإيرادات والمصروفات يجب أن يكون هو المعيار الأساسى لاختيار طريقة الإهلاك ، فإذا كانت المنافع التى تحصل عليها المنشأة من الأصل ثابتة نسبياً خلال سنوات عمره الإنتاجى ، فيجب إستخدام طريقة القسط الثابت ، أما إذا كانت المنافع التى تحصل عليها المنشأة من الأصل فى سنوات عمره الأولى أكبر من تلك التى تحصل عليها فى سنوات عمره الأخيره فيكون من المفضل استخدام طريقة القسط المتناقص [انظر مثلا. (Kieso and Weygandt (1992, P. 553)]

غير أن المعيار السابق يشوبه كثير من الشك من حيث أنه يصعب تحديد مقدار المنفعة التى يمكن أن تعود على المنشأة من استخدام أحد الأصول فى فترة معينة ، وعلى ذلك تفضل معظم المنشآت الطريق السهل وهو إتباع أبسط طريقة لاحتساب الإهلاك وهى طريقة القسط الثابت والتى تتميز بالاضافة إلى ذلك بانخفاض تكاليف إمساك الدفاتر والسجلات المحاسبية بالمقارنة مع غيرها من الطرق الأخرى .

وعلى الرغم من هذه المحاولات وغيرها من تلك المحاولات لصياغة أو وضع مجموعة من الشروط أو المعايير لتطبيق كل طريقة ، إلا أن هذه الشروط فى الحقيقة لا تخرج عن كونها مجرد إقتراحات ينقصها طابع الإلزام ، الأمر الذى يترك الفرصة للإدارة العليا لاختيار طريقة إحتساب الإهلاك . وليس من شك فى أن عدم وجود معيار موضوعى ومحدد للاختيار بين بدائل السياسة المحاسبية لاحتساب الإهلاك سوف يعطى الإدارة العليا فى المنشآت الفرصة لاختيار ذلك البديل الأكثر إشباعاً لرغباتها وإتساقاً مع أهدافها ، الأمر الذى يقتضى ضرورة التعرف على ماهية الدوافع الحقيقية التى تكمن وراء تفضيل الإدارة العليا فى المنشآت لطريقة معينة لاحتساب الإهلاك وإهمال الطريقة الأخرى . وهنا يرى الباحث أن هناك دوافع أو محددات سلوكية تقف وراء اختيار الإدارة العليا لطريقة معينة لاحتساب الإهلاك ، هذه المحددات يمكن أن تتمثل فى خمسة محددات على الأقل وهى :

- ١ - شروط منح القروض .
- ٢ - خطط المكافآت الإدارية .
- ٣ - التكاليف السياسية .
- ٤ - نسبة ملكية الإدارة العليا فى المنشأة .
- ٥ - تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية .

ويتمثل البعد الأول لمشكلة البحث فى اختبار أثر هذه الدوافع أو المحددات على عملية المفاضلة والاختيار بين طريقتى القسط الثابت والقسط المتناقص من جانب الإدارة العليا فى المنشآت عند احتساب إهلاك الأصول الثابتة .

ثم إن اختيار طريقة احتساب الإهلاك (سواء كانت القسط الثابت أو القسط المتناقص) سوف يكون له - بلاشك - بعض الآثار الهامة على المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية للمنشأة وأهمها صافى الربح المحاسبى ، الأمر الذى قد يؤثر على القرارات التى يتخذها مستخدموا هذه القوائم المالية وأهمهم بالطبع المستثمرون فى سوق رأس المال . فاتباع طريقة القسط المتناقص سوف يترتب عليه تحميل السنوات الأولى من عمر الأصل قسط إهلاك أكبر من ذلك الذى تتحمل به السنوات الأخيرة ، بينما يتم تحميل جميع سنوات عمر الأصل قسط إهلاك متساو طبقا لطريقة القسط الثابت ، ويعنى ذلك أن الربح المحاسبى المقرر عنه فى السنوات الأولى من عمر الأصل سوف يكون أكبر فى حالة اتباع طريقة القسط الثابت بالمقارنة مع طريقة القسط المتناقص ، ويحدث العكس فى السنوات الأخيرة من عمر الأصل .

والسؤال الذى قد يثور الآن هو هل التغير فى الربح المحاسبى الذى يترتب على الاختيار بين طريقتى القسط الثابت والقسط المتناقص سوف يكون له أثر على قرارات المستثمرين فى سوق رأس المال ؟ فهل تستجيب أسعار الأسهم لهذا التغير فى الربح المحاسبى المقرر عنه فترتفع بارتفاعه وتنخفض بإنخفاضه ؟ أم يدرك المستثمرون أن هذا التغير فى الربح المحاسبى هو تغيير غير حقيقى Artificial Book - Income Change يرجع إلى الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية فقط ومن ثم لن تستجيب أسعار الأسهم فى السوق لهذه التغيرات فى الربح المحاسبى . ويتمثل البعد الثانى لمشكلة البحث فى محاولة تقديم إجابات لمثل هذه الأسئلة وغيرها من خلال دراسة أثر اختيار سياسة الإهلاك على قرارات المستثمرين فى سوق رأس المال .

وهكذا تتلخص مشكلة البحث فى محاولة دراسة وتحليل تلك الدوافع أو المحددات التى تقف وراء إختيار الإدارة العليا فى المنشآت لطريقة معينة لاحتساب إهلاك الأصول الثابتة ثم محاولة الوقوف على الآثار التى يمكن أن تترتب على هذا الاختيار على قرارات المستثمرين فى سوق رأس المال .